النهار
الجمعة 17 تموز 2009 – السنة 76 – العدد 23758

مجلس الشورى يحسم الخلاف الصامت على الصلاحيات

ردّ طعن الاتصالات بقرار الترقيم والهيئة الناظمة تحذر بوجوب التزام التنفيذ

كتبت سابين عويس:

طفا الخلاف الصامت بين وزارة الاتصالات من جهة، والهيئة المنظمة للاتصالات التي انشئت من اجل تنظيم قطاع الاتصالات من جهة اخرى الى العلن، مع انتقال العلاقة بين الادارتين الى المستوى القضائي.

واذا كان الخلاف قد تفجر على خلفية مضمون قرار صادر عن الهيئة رقمه 2009/1، فان واقع الامور ومسارها يضع الخلاف في مكان آخر متعلق بالصلاحيات.

فالقرار موضوع الخلاف جاء في سياق خطة توسيع شبكتي الخليوي التي اطلقتها الوزارة. ونظرا الى ان موضوع الترقيم يدخل ضمن صلاحيات الهيئة في ادارة الترقيم ووضع المخطط الوطني للترقيم، فقد اصدرت الاخيرة قرارا يقضي باعادة تخصيص الرمز 71 لشركة "ام تي سي توتش" والرمز 72 لشركة "الفا" في اطار توزيع مليون خط لكل من الشركتين اي بمعدل مليوني خط لكليهما، وذلك بناء على مشاورات بين الهيئة والوزارة والشركتين.

ولكن ما حصل ان الوزارة وبدل ان تعمد الى وضع القرار موضع التطبيق، عمدت بعد نحو 3 اشهر ونصف شهر على صدوره، الى التقدم بطعن أمام هيئة مجلس شورى الدولة طالبة وقف التنفيذ. تزامن موقف الوزارة مع قرار يمنع شركة "الفا" من الالتزام بقرار الهيئة. وقد تفاقم الموضوع مع استمرار شركة "الفا" بطرح ارقام مرمزة بالرمز 71 والذي يعود الى شركة "ام تي سي توتش" وفق قرار الهيئة المنظمة للاتصالات.

وجاء في الطعن الذي تقدمت به الوزارة ممثلة برئيس هيئة القضايا في وزارة العدل طلب بوقف تنفيذ القرار أمام مجلس الشورى بما يمهد للطعن بصلاحية الهيئة في اتخاذ مثل هذه القرارات فيما لو وافق مجلس الشورى على الطعن.

والواقع ان قرار مجلس الشورى الذي صدر مطلع هذا الشهر وابلغ الى المعنيين بتاريخ 2009/7/16 تحت رقم 2009-2008/237 رفض وقف تنفيذ قرار الهيئة وجاء ليؤكد استمرارية العمل بالقرار ووجوب تنفيذه، اضافة الى صلاحية الهيئة في اتخاذ مثل هذه القرارات وخصوصاً ان احد الاسباب الواردة في طلب الطعن المقدم من الوزارة التي تستوجب ابطال القرار تتمثل بـ"عدم صلاحية الهيئة المنظمة للاتصالات اصداره لأن اصدار القرارات المتعلقة بتخصيص اي رمز يعود الى وزارة الاتصالات كون قانون الاتصالات لم ينفذ حتى تاريخه، مما يعني ان الصلاحيات المتعلقة بانشاء النظام الترقيمي وادارته لا تزال تندرج ضمن مهمات وزارة الاتصالات".

ومع صدور قرار مجلس الشورى برد طلب وقف تنفيذ القرار المطعون فيه، علمت "النهار" ان الهيئة نبهت المعنيين بالملف بوجوب عدم التأخر بتنفيذ القرار، نظرا الى الضرر الناجم عنه على المشتركين والسيّاح في ظل موسم سياحي ناشط مبدية تخوفها من ان ينعكس التأخير على تنشيط السوق السوداء وعدم القدرة على تلبية طلبات المواطنين والسيّاح على السواء، محملة مسؤولية اي تأخير في هذا الشأن الى الشركتين المعنيتين، وان على شركة "الفا" تصحيح الخطأ على نفقتها بأقل كلفة على المشتركين.

Select info S.A.L.
"Only Your Selected Information"